

يقصدون مكة المكرمة للحج أو العمرة، وهذه الأماكن تسمى بالمواقيت المكانية، إذ إن للحج ميقاتاً زمنياً، وميقاتاً مكانياً، أما الميقات الزمني فالمراد به أشهر الحج المعلومة وهي شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة، لقول الله تعالى ﴿الحج أشهر معلومات﴾، وأما الميقات المكاني: فهو المكان الذي حدده الرسول صلوات الله وسلامه عليه ليحرم منه الحاج أو المعتمر ويبدأ منه النسك والإحرام بحيث لا يرتكب شيئاً من محظورات الإحرام من عنده، ويبدأ التلبية منه وهكذا. . .  
ولأهل كل بلد أو قطر من الأقطار ميقاتهم المكاني الذي حدده لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فحدد لأهل المدينة ذا الحليفة، وهي أبعد المواقيت من مكة وقيل: الحكمة في ذلك أن تعظم أجور أهل المدينة، وقيل: رفقاً بأهل الآفاق؛ لأن أهل المدينة أقرب الآفاق إلى مكة أي ممن له ميقات معين كما حدد لأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلملم.

وأما أهل العراق فميقاتهم من «ذات عرق» بكسر العين، ولكن هل هي ميقاتهم بتوقيت النبي صلى الله عليه وسلم، أم باجتهاد عمر بن الخطاب رضی الله عنه؟ في هذه المسألة وجهان لأصحاب الشافعي أصبحهما أن الذي وقَّت لأهل العراق هو عمر ابن الخطاب رضی الله عنه، وهذا صريح في صحيح البخاري: عن ابن عمر رضی الله عنهما قال: لما فتح المصران أتوا عمر فقالوا: يا أمير المؤمنين إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حد لأهل نجد قرناً. وهو جور عن طريقنا، وإنا أردنا قرناً شق علينا قال: فانظروا حذوها من طريقكم. فحد لهم ذات عرق.

والمراد بالمصريين: الكوفة والبصرة، لأنهما سرتا العراق، والمراد بفتحهما غلبة المسلمين على مكان أرضهما، وإلا فهما من تمصير المسلمين.

وسمى ميقات أهل العراق بهذا الاسم «ذات عرق» لأن فيه عرقاً وهو الجبل الصغير، وهي أرض سبخة تنبت الطرفاء وبينها وبين مكة مرحلتان.

وقد وضح الحديث أن هذه الأماكن لأهل هذه البلاد المذكورة، ولمن ليس من أهلها لكنه مر عليها في طريقه إلى مكة، كالمصري مثلاً إذا ذهب إلى المدينة أول أمره ثم خرج منها يقصد مكة المكرمة للحج أو للعمرة، فإنه حينئذ يلزمه أن يحرم إلى ميقات أهل المدينة وهو «ذو الحليفة»، ولا يصح أن يؤخر الإحرام إلى ميقات المصري (الجحفة) المعروف الآن (برابغ)، لأن قدومه المدينة عدل ميقاته وجعل حكمه حكم أهل المدينة، ومثل ذلك أيضاً الشامي إذا أراد الحج، فدخل المدينة فميقاته ذو الحليفة ولا يؤخره حتى يأتي الجحفة التي هي ميقاته الأصلي، فإن أخر أساء ولزمه دم عند الجمهور. وهو ما عليه مذهب الشافعي.